

Distr.: General  
1 February 2019  
Arabic  
Original: English



## بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها، تعاطيها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة.

#### ثانياً - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت التوترات بين بلغراد وبريشتينا في الارتفاع، مما أثر على نحو سلبي في احتمالات إقامة حوار مثمر. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فرضت حكومة كوسوفو ضريبة على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك بنسبة ١٠ في المائة من قيمتها، مستندة في ذلك إلى محاولات بلغراد المستمرة لإضعاف مكانة كوسوفو الدولية باعتبارها السبب الرئيسي وراء القرار. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد يوم واحد من تصويت في الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لم تقبل بنتيجته كوسوفو عضواً في المنظمة، رفعت حكومة كوسوفو الضريبة المفروضة على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك إلى ١٠٠ في المائة وحظرت دخول جميع السلع التي تحمل علامتي



”بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو“ و ”كوسوفو وميتوهيا“ إلى كوسوفو. وأوضح رئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، أن هذه التدابير تشكل ردا على ”سنوات من الحملة التي تقوم بها بلغراد لتقويض جهود كوسوفو الرامية إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية“. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة كوسوفو أن تعرفه جمركية قدرها ١٠٠ في المائة ستطبق أيضا على العلامات التجارية الدولية المنتجة في صربيا والبوسنة والهرسك، التي كانت معفاة سابقا من هذا التدبير.

٤ - وردا على زيادة الضرائب على الواردات من جانب حكومة كوسوفو، أعلن رؤساء البلديات الأربع ذات الأغلبية من صرب كوسوفو في شمال كوسوفو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر استقالاتهم وأعلنوا أن المجالس البلدية لكل منهم ستوقف المراسلات الرسمية مع السلطات في بريشتينا. ونظّم الحزب السياسي الرئيسي لصرب كوسوفو، القائمة الصربية، الذي كان يتمتع عن المشاركة في الجلسات الرسمية للحكومة أو لجمعية كوسوفو منذ آذار/مارس ٢٠١٨، ما لا يقل عن ١٥ احتجاجا، كان مركزها في شمال ميتروفيتسا، شارك فيها في بعض الأحيان ما يصل إلى ٧ ٥٠٠ شخص. ودعا رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، قرار بريشتينا انتهاكا لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وأكد أن بلغراد لن تستأنف مشاركتها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا إلا عندما تلغي بريشتينا الضرائب على الواردات. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، طلب رئيس وزراء صربيا ووزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية للبوسنة والهرسك إجراء مشاورات مشتركة في إطار اللجنة المشتركة لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا بشأن التدابير التجارية التي اتخذتها حكومة كوسوفو. ولم يكن قد حُدد موعد لإجراء المشاورات بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي خضم تزايد حدة الخطاب والتوترات، تعذر إتمام اجتماع اللجنة المشتركة، عقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر في بريشتينا، بسبب انسحاب وفدي بريشتينا وتيرانا بعد بيان مثير للنزاع أدلى به ممثل بلغراد. وأعربت بعثة الأمم المتحدة عن استعدادها للمشاركة في المشاورات المقبلة المتوخاة في اللجنة المشتركة المتعلقة بمسألة الرسوم الجمركية، بغية تيسير الحوار البناء في ذلك الإطار.

٥ - ودعت جهات فاعلة دولية حكومة كوسوفو إلى إلغاء التدابير التجارية. وأصدر ممثلي الخاص بيانين أعرب فيهما عن القلق إزاء الأثر المترتب من جراء رسوم الاستيراد على سكان كوسوفو وشدد على ضرورة الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، إن التدابير الضريبية تشكل انتهاكا واضحا لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ولروح اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. وياشر مسؤولون كبار في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم الممثلة السامية ومفوض الاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، اتصالات دبلوماسية مكثفة لتشجيع الحوار بين بلغراد وبريشتينا، مع التركيز على حل المسائل التجارية. وحثت جهات فاعلة دولية أخرى أيضا كوسوفو على التراجع عن الضريبة. غير أن رئيس وزراء كوسوفو أصر على ضرورة مناقشة المسائل التجارية مع بلغراد جنبا إلى جنب مع المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وعلى أن التدابير لن ترفع إلا عندما تعترف صربيا بكوسوفو.

٦ - وفي ظل الأجواء المتوترة، اعتمدت جمعية كوسوفو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر قانونا بشأن قوة أمن كوسوفو، وقانونا بشأن الخدمة في قوة أمن كوسوفو وقانونا بشأن وزارة الدفاع. وأصدرت القوانين الجديدة من قبل رئيس كوسوفو في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر وهي تنص على إدخال تغييرات جوهرية

على ولاية قوة أمن كوسوفو ودورها وقوامها، من المقرر تنفيذها على مدى فترة من الزمن. وأكدت حكومة كوسوفو، في بيان صدر عقب اعتماد القوانين، على حق كوسوفو في أن يكون لديها "جيش، قوة متعددة الإثنيات ومحترفة مبنية وفقا لأعلى معايير حلف شمال الأطلسي (الناتو)". وفي بيان صادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ذكر حزب القائمة الصربية أن التحويل المزمع لقوة أمن كوسوفو سوف يعتبر تهديدا من جانب صرب كوسوفو. وأدانت السلطات الصربية اعتماد تلك القوانين، حيث وصفتها بأنها عمل من أعمال "العدوان السياسي" ضد صربيا وانتهاك لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ودعت أيضا قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى عدم السماح بعمل أي كيان باسم "جيش كوسوفو" في إقليم كوسوفو. وقال الرئيس فوتشيتش إن بلغراد سترد على أي محاولة لإرسال قوة أمن كوسوفو وأي وحدات مزودة بأسلحة ثقيلة تأتمر بأوامر بريشتينا إلى البلديات الأربع التي غالبية سكانها من صرب كوسوفو في شمال كوسوفو. وبناء على طلب صربيا، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في كوسوفو في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وفي يوم اعتماد التشريعات المتعلقة بقوة أمن كوسوفو من جانب جمعية كوسوفو، قال الأمين العام للناتو إن تحويل قوة أمن كوسوفو هو مسألة تبت بشأنها كوسوفو من حيث المبدأ، وأعرب في الوقت نفسه عن الأسف بشأن القرار، حيث وصفه بأنه سيئ التوقيت وأشار إلى أنه اتخذ على الرغم من الشواغل التي أعربت عنها الناتو في وقت سابق. وأضاف قائلاً إن القرار سيتطلب إعادة النظر في عمل الناتو مع قوة أمن كوسوفو. وشدد أيضا على استمرار التزام الحلف، من خلال قوة الأمن الدولية في كوسوفو، بتهيئة بيئة آمنة وحالية من الأخطار في كوسوفو. وقالت المتحدث الرسمية باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في نفس اليوم إن ولاية قوة أمن كوسوفو ينبغي ألا تتغير إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة للجميع وفقا لدستور كوسوفو، مشيرة كذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تواصل كوسوفو احترام التزاماتها بموجب الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٣ والالتزامات الأمنية التي ينص عليها. وفي البيان الذي أديت به في اليوم نفسه، شددت على أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار القانوني الوحيد للوجود الأمني الدولي، المتمثل في قوة الأمن الدولية في كوسوفو، التي يعهد إليها بالمسؤولية عن كفالة بيئة آمنة وحالية من الأخطار في كوسوفو وعلى أن أي قيود على اضطلاع قوة الأمن الدولية في كوسوفو بمسؤولياتها الأمنية سيتعارض مع ذلك القرار. وأصدر ممثلي الخاص بيانا مماثلا في بريشتينا.

٨ - وفي غضون ذلك، تواصلت الجهود الرامية إلى توحيد نهج بريشتينا إزاء الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بلغراد. واتخذت جمعية كوسوفو، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قرارا بشأن الحوار، أنشئ بموجبه فريق مفاوض يشترك في رئاسته نائب رئيس الوزراء، فاتمير ليماي، من حزب المبادرة من أجل كوسوفو من الائتلاف الحاكم، ورئيس بلدية بريشتينا، شبند أحمددي، من الحزب الاجتماعي الديمقراطي لكوسوفو من أحزاب المعارضة. ويضم الفريق أعضاء آخرين من الائتلاف الحاكم والحزب الديمقراطي الاجتماعي لكوسوفو، بالإضافة إلى المجتمع المدني، ولكن ليس من حزب القائمة الصربية. وبعد ثلاثة أيام من اتخاذ القرار، قدم رئيس الوزراء هارادينايا إلى مجلس الوزراء مقترحه بشأن العديد من المسائل القطاعية للمفاوضات مع بلغراد. وعلى النحو المتوخى في القرار، قدمت حكومة كوسوفو في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر إلى الجمعية مشروع قانون بشأن "واجبات وفد الدولة لجمهورية كوسوفو ومسؤولياته واختصاصاته في عملية الحوار مع جمهورية صربيا". وانتقد حزبا المعارضة الرئيسيان، رابطة كوسوفو

الديمقراطية وحركة تقرير المصير (Vetëvendosje)، جميع هذه المبادرات، حيث دعيها غير شرعية. وبالإضافة إلى ذلك، دفع حزب القائمة الصربية والسلطات في بلغراد بأن هذه المبادرات لا تترك مجالاً للصالح. وانتقدت بلغراد أيضاً تعيين فاطمير ليماي، الذي كان قد سبق أن حوكم بتهمة ارتكاب جرائم الحرب لكنه برئ منها، في الفريق المفاوض لبريشتينا.

٩ - وعقب الاجتماع العادي الثالث لمجلس تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي وكوسوفو، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في بروكسل، اعترف الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو في تنفيذ الخطة الأوروبية للإصلاح ودعا إلى التعجيل بتنفيذ التدابير المتبقية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، حضر رئيس صربيا فوتشيتش ورئيس كوسوفو هاشم ثاتشي اجتماعاً لزماء غرب البلقان استضافته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في بروكسل، التزم فيه جميع المشاركين بالعمل معاً سعياً إلى تحقيق المسار الأوروبي الخاص بكل منهم.

١٠ - وفي تطور منفصل، عقد ممثلو حكومة ألبانيا وسلطات كوسوفو اجتماعهم السنوي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدية بيجي/بيتش، ووقعوا خلاله سلسلة من الاتفاقات لتعزيز التعاون الاقتصادي، بما في ذلك اتفاق بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية الثنائية. وفي وقت لاحق، أعرب أيضاً رئيساً وزراء ألبانيا وكوسوفو عن التزامهما بتعزيز "الإدارة المشتركة للحدود".

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث بين الطوائف. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، في قرية ستودينيكي/ستودينيكا في بلدية إستوغ/إستوك، قُطع الطريق إلى دير ستودينيكا وأُلقيت حجارة على حافلتين كانتا تنقلان نحو ١٧٠ صربياً يزورون الدير. وأدان قادة المؤسسات في كوسوفو والمجتمع الدولي الحادثة. وأصدر ممثلي الخاص بيانا حث فيه على احترام حرية التنقل والحرية الدينية في كوسوفو. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت شرطة كوسوفو عن العثور على قنبلة يدوية غير منفجرة أمام منزل أحد أفراد قوة أمن كوسوفو من أتراك كوسوفو في حي محلة البوسنيين المختلط إثنيا في شمال ميتروفيتسا. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مركبة تعود لشركة صيدلانية تمولها حكومة صربيا في نفس الحي للتخريب وتطلبت بكتابات وأعطبت خمس مركبات تعود لألبان كوسوفو في شمال ميتروفيتسا.

١٢ - وواصلت حكومة كوسوفو اتخاذ إجراءات لمنع التطرف المصحوب بالعنف. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين المؤسسات مكلفة برصد المسائل المتصلة بالتطرف المصحوب بالعنف والإبلاغ عنها. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً يؤكد الحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية، الذي كان قد برأ لعدم كفاية الأدلة في ١٨ أيار/مايو خمسة أئمة اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أودع المدعي الخاص لائحة اتهام بحق أحد الأشخاص فيما يتعلق بجرمة المشاركة في جماعات إرهابية.

## ثالثاً - شمال كوسوفو

١٣ - منذ فرض الضرائب على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك من قبل سلطات كوسوفو، لم تلاحظ بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو أي تأثير ملحوظ على إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية للمقيمين في شمال كوسوفو. وفي الوقت نفسه، لم تُعبر أي وسائل إعلام مطبوعة باللغة الصربية، بما في ذلك الصحف اليومية، إلى كوسوفو بعد زيادة الضرائب.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يجرز أي تقدم في إعادة فتح الجسر الرئيسي في ميتروفيتسا، الذي أوقف مرور المركبات عليه في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي أعقاب اجتماع عقد بتيسير من الاتحاد الأوروبي بين رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتسا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد رئيس بلدية جنوب ميتروفيتسا المجتمع الدولي لعدم إعادة فتح الجسر وهدد بالقيام بذلك من جانب واحد. وفي بيانات لاحقة، شجع رئيس بلدية جنوب ميتروفيتسا حكومة كوسوفو على أن تقدم إلى جمعية كوسوفو مقترحا لتوحيد شمال وجنوب ميتروفيتسا. وأدان حزب القائمة الصربية المقترح على الفور.

١٥ - وفي تطور آخر، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت الشرطة الخاصة في كوسوفو أربعة أشخاص من صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتسا، من بينهم اثنان من أفراد شرطة كوسوفو، فيما يتصل بالتحقيق في جريمة قتل السياسي الراحل أوليفر إيغانوفيتش من صرب كوسوفو. ووفقا لشرطة كوسوفو، أخفقت العملية في اعتقال شخص آخر مشتبه فيه، هو سياسي بارز من صرب كوسوفو. ومن بين الأشخاص الأربعة الذين أُلقي القبض عليهم، أُطلق سراح شخص واحد بعد يومين من اعتقاله، في حين كان الثلاثة الآخرون لا يزالون في الاحتجاز في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

## رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٦ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع رئيس صربيا فوتشيتش ورئيس كوسوفو ثاتشي في بروكسل تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وعقب الاجتماع، دعت المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بلغراد وبريشتينا إلى "الوفاء على وجه السرعة بالتزامهما بالحوار نظرا للصلة المباشرة بين التطبيع الشامل للعلاقات بينهما والإمكانات الملموسة لتطبعاتهما للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي". وذكر الرئيس فوتشيتش بعد الاجتماع أن التطبيع ليس جزءا من الحوار السياسي مع بريشتينا، الذي قال إنه لن يُستأنف إلا بعد أن تسحب بريشتينا قرارها بشأن الضرائب على الواردات. واتهم الرئيس ثاتشي الرئيس فوتشيتش بإعطاء إنذارات نهائية واتخاذ نهج غير مساعد في الحوار.

١٧ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع الفريق المفاوض لبريشتينا مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في بروكسل لمناقشة الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وأشارت الممثلة السامية إلى أن وجود وفد بريشتينا في بروكسل دليل على الأولوية التي توليها سلطات كوسوفو لعملية التطبيع، وهو ما يمثل شرطا لمسارها الأوروبي. وأكدت الممثلة السامية على ضرورة أن يقوم كلا الطرفين بتنفيذ الاتفاقات السابقة وتفادي الأعمال والتصريحات التي لا تتوافق مع المصلحة العامة والأهداف الاستراتيجية للمنطقة. وكررت التأكيد أيضا على الحاجة الملحة إلى إلغاء التعريفات الجمركية التي أعلنتها سلطات كوسوفو. وذكر الرئيس المشارك للفريق المفاوض لبريشتينا أن جمعية كوسوفو كلفتها بتمثيل مصالح شعب كوسوفو في الحوار مع بلغراد وشددوا على ضرورة أن تظهر بلغراد حسن النية في عملية التفاوض قبل أن تتمكن بريشتينا من النظر في إلغاء التدابير التجارية.

## خامسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩٣ عملية عودة طوعية لأشخاص سبق أن شردوا داخل كوسوفو وخارجها، ولا سيما إلى بلديات لا ينتمون فيها إلى الأغلبية. وضم العائدون ٤٣ امرأة و ٥٠ رجلا (٣٢ من صرب كوسوفو، و ١٨ من مصريي كوسوفو، و ١٨ من روما كوسوفو، و ١٦ من أشكالي كوسوفو، و ٨ من ألبان كوسوفو وواحد من كروات كوسوفو). ومنذ عام ٢٠٠٠، وجد ١١١ ٢٨ مشردا ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية، كان منهم ٧٩٣ ١٣ امرأة و ٣١٨ ١٤ رجلا (٩٤٥ ١١ من صرب كوسوفو، و ٥٧٧ ٧ من مصريي وأشكالي كوسوفو، و ٩٢٥ ٣ من روما كوسوفو، و ٨٧٥ ١ من بوسنيي كوسوفو، و ٤٦٤ ١ من غوراني كوسوفو، و ٢٨١ ١ من ألبان كوسوفو، و ٢١ من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و ١٩ من أتراك كوسوفو، و ٤ من كروات كوسوفو) حلولا دائمة في كوسوفو. وفي عام ٢٠١٨، وجد ٣٢٧ مشردا ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية، بمن فيهم ١٥٤ امرأة و ١٧٣ رجلا، حلولا دائمة في كوسوفو. وبالإضافة إلى ٢٥٤ ١٦ مشردا داخليا في كوسوفو، لا يزال هناك ٦٢٧ ٦٩ شخصا ممن لديهم احتياجات متصلة بالتشريد في جميع أنحاء منطقة غرب البلقان، من أصل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مشردا داخليا من كوسوفو يقيمون في تلك البلدان (أغليبتهم في صربيا).

١٩ - وتظل التحديات المتعلقة باسترداد الممتلكات، وتخصيص الأراضي لبناء المساكن، والأمن وتوفير الفرص الاجتماعية الاقتصادية للعائدين تعيق التقدم فيما يتعلق بالعودة المستدامة. وفي إطار الجهود المبذولة لتيسير عمليات العودة، حضر ممثلو المكاتب البلدية للطوائف والعودة في بلدية بيجي/بيتش، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة عمل عن تنفيذ التنظيم الحكومي بشأن عودة المشردين داخليا والحلول الدائمة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بلدية كامينيتشه/كامينيتشا بتوزيع الوجبات اليومية لأطفال المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلدية، بما في ذلك خمس مدارس يداوم فيها أطفال من صرب كوسوفو وروما كوسوفو يدرسون المنهج الدراسي الصربي.

٢٠ - وواصلت حكومة كوسوفو، بدعم من المركز الأوروبي المعني بقضايا الأقليات، العمل بشكل وثيق مع جامعة ميتروفيتسا لإصدار شهادات فردية لخريجي الجامعة يمكن استخدامها للتقدم بطلبات لشغل وظائف في المؤسسات العامة في كوسوفو. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت اللجنة المستقلة التابعة لحكومة كوسوفو المعنية بالتحقق من الشهادات الصادرة عن جامعة ميتروفيتسا أنها تلقت، منذ إنشائها في عام ٢٠١٥، ما عدده ١٥٣٥ طلبا، قُبل منها ٣٥٠ ١ طلبا، ولا يزال ١٤٤ ١ طلبا معلقا بانتظار إجراء استعراض، ورفض ٣٨ طلبا وكانت ٣ طلبات تستلزم تقديم استمارات إضافية.

٢١ - واجتمع مجلس التنفيذ والرصد، الذي يشرف على مناطق الحماية الخاصة المحيطة بالمواقع الدينية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة البناء المقترح لمركز إداري للطائفة الإسلامية في بلدية ليبان/ليبليان، من المخطط أن يكون ضمن منطقة الحماية الخاصة التابعة لكنيسة دخول العذراء الأرثوذكسية الصربية. وبناء على طلب أبرشية راشكا - بريزرين، عرضت إدارة التخطيط والتنظيم المُدني والبيئية في البلدية المسألة على المجلس. وأعقب الاجتماع زيارة ميدانية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وما فتئ المجلس ييسر المحادثات بين الطائفتين الدينتين والبلدية لإيجاد حل.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة رصد التطورات المتعلقة بمحقوق طوائف الأشكالي والمصريين والروما في كوسوفو. ولا يزال إدماج هذه الطوائف في مجتمع كوسوفو يتأثر سلبا من جراء عدم إمكانية الحصول على التعليم، واستمرار معدلات التوقف عن الدراسة وعدم اكتمال

أو فقدان وثائق الحالة المدنية، ولا سيما شهادات الميلاد. وواصلت المفوضية دعم أفراد طوائف الأشكالي والمصريين والروما في كوسوفو في الحصول على وثائق الحالة المدنية وحلّ المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية لتمكينهم من الحصول على الخدمات العامة. وساعدت المفوضية ٩٩ فرداً (٥٤ امرأة و ٤٥ رجلاً) في الحصول على وثائق الحالة المدنية. وفي غضون ذلك، ورد تعبير أولي عن الاهتمام بالمساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم طوائف الأشكالي والمصريين والروما المتضررة من التسمم بالرصاص في كوسوفو، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ لتابعة توصيات فريق البعثة الاستشاري لحقوق الإنسان.

## سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٣ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت جمعية كوسوفو في قراءتها الأولى على مشروع قانون بشأن تعديل وتكملة قانون الإجراءات الجنائية لكوسوفو، الذي ينص على إجراء محاكمات غيابية للأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في كوسوفو في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩٩. وأعرب بعض منظمات المجتمع المدني عن القلق إزاء الآثار التي ترتبها المحاكمات الغيابية على حقوق الإنسان. وأعربت طائفة صرب كوسوفو عن القلق من أن الجرائم المرتكبة بعد عام ١٩٩٩ لن تخضع لهذا القانون.

٢٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت المحكمة الابتدائية في بريشتينا رئيس بلدية ليبان/ليبليان السابق لإسائه استغلال منصبه الرسمي وحكمت عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات. وقضت المحكمة بإدانة خمسة مسؤولين سابقين آخرين من بلدية ليبان/ليبليان وبترأت ثلاثة غيرهم.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة بريشتينا الابتدائية عضوا سابقا في وحدة شبه عسكرية صربية من إثنية روما كوسوفو، وحكمت عليه بالحبس لمدة ١٠ سنوات بسبب جرائم حرب ضد السكان المدنيين ارتكبت في عام ١٩٩٩. وسُلم المدعى عليه من البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في حين أن عضوا آخر من نفس الوحدة شبه العسكرية، من إثنية صرب كوسوفو، كان قد أدين قبل ذلك في عام ٢٠١٤. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت محكمة الاستئناف في كوسوفو حكما كان قد صدر في وقت سابق عن المحكمة الابتدائية في جياكوفي/داكوفيتسا، بتبرئة نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب المبادرة من أجل كوسوفو من الائتلاف الحاكم، فاطمير ليماي، من تهم مسؤولية القادة عن القتل العمد لاثنتين من ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٨. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المدعية الخاصة لكوسوفو إعادة فتح قضية اغتصاب، كان المتهمون بارتكاب الجريمة فيها قد برئوا في عام ٢٠١٤. وسلطت الضوء على أن الاغتصاب المذكور استُخدم سلاح من أسلحة الحرب وأوضحت أن التحقيق المفتوح مجددا سيركز على مسؤولية القادة.

٢٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقر الفريق العامل المشترك المعني بالمفقودين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو الإجراءات المتفق عليها بين السلطات في بلغراد وبريشتينا فيما يتعلق بتسليم الرفات المستخرجة على كلا جانبي خط الحدود الإدارية، وهو تطور أسهم في تعزيز التعاون بين بلغراد وبريشتينا بشأن مسألة المفقودين. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت بعثة الأمم المتحدة في الاجتماع ٤٨ للفريق العامل المشترك. وفي الاجتماع، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن ١٦٤٧ شخصا ما زالوا في عداد المفقودين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في حين لم يوضح مصير ومكان وجود سوى سبعة أفراد في عام ٢٠١٨.

٢٧ - وتلقت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاعتراف به، التي أنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٨، ما عدده ١٠٨ طلبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل مجموع عدد الطلبات الواردة إلى ٨٩٠ طلباً. ومن بين تلك الطلبات، آل ١٧٥ طلباً (مقدمة من ١٦٩ امرأة و ٦ رجال) حتى الآن إلى منح مركز الضحية. واحتفالاً بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) معرضاً فنياً بعنوان "ألوان أرواحنا" في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتضمن المعرض أعمالاً فنية من إنتاج ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأنشطة توعية بالوصم المحيط بالضحايا عن طريق تصوير رؤاهم للسلام.

## سابعاً - المرأة والسلام والأمن

٢٨ - في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا، بدعم من منسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وسفارة السويد في بريشتينا، بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن مشاركة المرأة في جهود بناء السلام في غرب البلقان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقام المشاركون من قطاعات مختلفة من جميع أنحاء المنطقة بالدعوة من أجل المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار وإشراكها في عمليات الوساطة وبناء السلام.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني لكوسوفو للتصدي للعنف الجنساني ومنع وقوعه ومواءمته مع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما. وشمل مشروع القانون بشأن تعديل وإكمال قانون الإجراءات الجنائية في كوسوفو، الذي وافقت عليه جمعية كوسوفو في قراءتها الأولى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تعريفاً للعنف العائلي باعتباره جريمة جنائية مستقلة. وما فتئ أعضاء الفريق المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالأمن والشؤون الجنسانية، الذي ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويشمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يقوم بالدعوة من أجل اعتماد التعديلات.

٣٠ - وتم الاضطلاع بجهود لتوعية الجمهور تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات خلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، التي بدأت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر تحت شعار "اصبغوا العالم باللون البرتقالي: #اصبغوا إليّ أيضاً". وشملت الحملة أكثر من ١٠٠ مناسبة ونشاط نظمتها جهات فاعلة دولية وحكومية وأخرى من المجتمع المدني ونسقها الفريق المعني بالأمن والشؤون الجنسانية.

٣١ - وخلال الحملة، بدأ في بريشتينا عرض الفيلم الوثائقي المعنون "لست ملكاً لك" (Not Your Property) الذي أنتجته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تلتها عمليات عرض في ١٠ بلدات في كوسوفو، نُظمت بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبقيادة السلطات المحلية وشركاء من المجتمع المدني. وعرضت الفيلم الوثائقي إذاعةً كوسوفو العمومية، راديو وتلفزيون كوسوفو، وتلتها حلقة نقاش تلفزيونية تابعها عشرات الآلاف من المشاهدين، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. واختتمت الحملة بمؤتمر إقليمي رفيع المستوى بشأن "إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة لضحايا العنف العائلي والعنف الجنساني"، نظمه مكتب منسق كوسوفو للحماية من العنف العائلي،

بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نهاية هذه الحملة، أصدر الفريق المعني بالأمن والشؤون الجنسانية رسالة دعا فيها المؤسسات المركزية والمحلية إلى تخصيص تمويل للملاجئ ضحايا العنف العائلي في ميزانية عام ٢٠١٩. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أوصت لجنة الميزانية والمالية التابعة لجمعية كوسوفو بزيادة في التمويل ستسمح، في انتظار موافقة الجمعية على ميزانية عام ٢٠١٩، بتمويل أكثر استدامة للملاجئ على مدار السنة والحيلولة دون إغلاقها بسبب نقص الموارد، كما كان الحال في نهاية عام ٢٠١٨.

## ثامنا - الشراكات والتعاون

٣٢ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار متابعة نتائج منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عُقد في ليوبليانا في أيار/مايو ٢٠١٨، جمعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أكثر من ٢٠٠ من أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفون من الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وزعماء دينيون، وممثلون عن المجتمع المدني والمجتمع الدولي، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المنتدى وتحديد الخطوات المقبلة ذات الأولوية في هذا التنفيذ. وأصدر ممثلي الخاص دعوة إلى العمل ودعا جميع قادة كوسوفو وشركائها إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في المضي قدما في تنفيذ توصيات المنتدى باعتبارها خريطة طريق للجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق مصالحة دائمة.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، في تنفيذ عدة أنشطة برنامجية لبناء الثقة في مجالات الحقوق اللغوية وحقوق الإنسان، وتمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، والحوار بين الطوائف. فلتعزيز الحقوق اللغوية وإمكانية اللجوء إلى العدالة، أيدت البعثة الجهود الرامية إلى الحد من تراكم القضايا في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية من خلال استقدام ١٠ مترجمين تحريريين ومعاونين قانونيين. وأقامت البعثة أيضا شراكتين مع منطمتين غير حكوميتين يقودهما شباب من أجل تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز المصالحة المستدامة من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتمكين حوالي ١٠٠٠ شاب بتحسين معرفتهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفهمهم لها.

٣٤ - وفي الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة بدعم فريق متعدد الإثنيات من القادة الشباب في تنظيم سلسلة من الأنشطة الرامية إلى تمكين التلميذات من مواجهة العنف الجنساني من خلال تقديم المشورة الفنية ودروس في الدفاع عن النفس. وعلاوة على ذلك، ولتعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي، ركزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تقديم الدعم إلى المجالس الاستشارية البلدية للشباب، المعروفة باسم المجالس المحلية للعمل الشبابي، وتعزيز قدرتها على الانخراط في الحوار بين الطوائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عمدة كامينيتشه/كامينيتشا تعزيز المساواة بين الجنسين في البلدية، التي لديها أكبر عدد من النساء في المناصب القيادية في كوسوفو. وساعدت البعثة في تجهيز قاعة اجتماعات التجمع النسائي في بلدية كامينيتشه/كامينيتشا، التي افتتحت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر والتي تُمكن السلطات المحلية من عقد اجتماعات منتظمة مع ناخبائها وناخباتها لمناقشة وتعزيز الأولويات الجنسانية في جدول أعمال البلدية.

٣٥ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تجهيز ما مجموعه ٨٦٨ وثيقة، منها ٥٠٢ وثيقة تتعلق بالمعاشات التقاعدية و ٣٦٦ وثيقة تتعلق بالحالة المدنية،

من قبيل شهادات المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وعقود الزواج وشهادات الميلاد والوفاة. واستمرت البعثة أيضا في تيسير التعاون الثنائي في مجال أعمال الشرطة بين سلطات كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية (ورد ٦٨ طلبا وتم تجهيزها). ويسرت البعثة إصدار ١٩ نشرة من النشرات الحمراء للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأربعة طلبات لتسليم مطلوبين موجهة من دول أعضاء في الإنتربول إلى كوسوفو. كما فتحت ٤٤٧ قضية للتحقيق فيها ضمن قاعدة بيانات الإنتربول، وبذلك بلغ إجمالي عدد القضايا المفتوحة المتعلقة بإقليم أو شعب كوسوفو ٤٩٤ ١ قضية. وفي المجموع، جهزت البعثة ٣٧٥٩ رسالة رسمية تتعلق بوظيفتها المرتبطة بالاتصال بالإنتربول خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## تاسعا - ملاحظات

٣٦ - يساورني القلق إزاء التوتر القائم بين بلغراد وبريشتينا وما يتصل به من مخاطر على الاستقرار على أرض الواقع، ولا سيما في شمال كوسوفو. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع قادة كلا الجانبين عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تزيد من حدة التوترات، وأن يتخذوا مبادرات توفيقية، وأن يبحثوا عن سبل لإعادة الانخراط في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بهدف تطبيع العلاقات بينهما وللعمل على إحراز التقدم فيه.

٣٧ - ولئن كنت أقر بالتحديات التي تواجه بلغراد وبريشتينا في السعي إلى إيجاد حل، أشجع قادة كلا الجانبين على تحويل دينامية الخصومة إلى دينامية لحل المشاكل. ولدى القيام بذلك، من المهم الابتعاد عن المواقف المتصلبة، وإظهار الالتزام بالتوصل إلى اتفاق شامل، والعمل من أجل إزالة العقبات، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف الحوار.

٣٨ - وأحيط علما بإنشاء فريق مفاوض في بريشتينا من أجل المشاركة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وبإجراء أول تحاور له مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وأشجع على زيادة مشاركة المرأة في عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بما يتماشى مع التزامات كل منهما من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ الاتفاقات التي تؤثر على حياة السكان.

٣٩ - وأحيط علما أيضا مع القلق باعتماد جمعية كوسوفو للقوانين التي تعزز ولاية وقدرة قوة أمن كوسوفو. ولا يزال قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار القانوني الوحيد للوجود الأمني الدولي - قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع القوة في هذا الصدد.

٤٠ - وستواصل البعثة، تحت قيادة ممثلي الخاص، ظاهر تانين، التركيز في أنشطتها على دعم بناء الثقة بين الطوائف، التي هي بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي في كوسوفو ومن أجل تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل توافقي.

٤١ - وأرحب بالعمل المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، من أجل تنفيذ التوصيات المشتركة لمنتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨. ويُسْتَرشد بالتوصيات في مشاركة الأمم المتحدة لدعم بناء الثقة بين الطوائف في إطار شراكة مع جهات فاعلة محلية ودولية. ويمكن استمرار وصول بعثة الأمم المتحدة إلى التمويل البرنامجي للبعثة من الحفاظ على الأنشطة اللازمة لبناء الثقة، في مجالات منها الحقوق اللغوية، وحقوق الإنسان، وتمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، والحوار فيما بين الطوائف.

٤٢ - وأرحب بالتقدم المحرز في عمل الفريق العامل المعني بالمفقودين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو وأشجع الأعضاء على الاستفادة من هذا الزخم لضمان إحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين، وهو أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق المصالحة على المدى الطويل. وأرحب بالإعراب عن الاهتمام الأولي بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم طوائف الأشكالي والروما والمصريين المتضررة من التسمم بالرصاص في كوسوفو. وأشجع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة والمنظمات على المساهمة في الصندوق الاستئماني لإظهار الدعم الدولي لهذه الطوائف الضعيفة الحال.

٤٣ - ولا يزال العنف العائلي مصدر قلق بالغ في كوسوفو. وأشجع مؤسسات كوسوفو على اتخاذ مزيد من المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف العائلي، بطرق منها زيادة الدعم المقدم للتأهيل وإعادة الإدماج القائمين على الحقوق لفائدة ضحايا العنف العائلي. وفي هذا الصدد، سيكون التمويل المؤسسي المستدام للملاجئ أساسياً.

٤٤ - وأشكر ممثلي الخاص وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على ما بذلوه في خدمة البعثة من طاقة وإبداع وتفانٍ. وأكرر الإعراب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، قوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي ومكاتب الاتحاد الأوروبي الميدانية، ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على روح الفريق التي يعملون بها بشكل متواصل، وعلى تعاونهم مع البعثة.

## المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

## ١ - موجز

أكملت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إعادة تشكيل نفسها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبلغت قدرتها التشغيلية الكاملة على النحو المتوخى في ولايتها الحالية. وفي الأشهر الأخيرة من عملية إعادة تشكيل البعثة، استُكمل عدد من العمليات الخارجية والداخلية، مما سمح للبعثة ببدء الاشتغال الكامل تمثيلاً مع ولايتها المنقحة.

وعلى وجه التحديد، بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، انتهت البعثة من نقل عدد من مهام "التعزيز" التي كانت تتولاها في السابق، في مجالات شرطة كوسوفو، ومجلسي القضاء والادعاء العام في كوسوفو، والسجل المدني، إلى مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وسلّمت بعثة الاتحاد الأوروبي المكاتب القائمة المدججة فيها وأطلعت الموظفين المتقدمين مؤخرًا في مكتب الاتحاد الأوروبي على تقاريرها المتعلقة بتسليم المهام، كل حسب مجال اختصاصه. وبالمثل، وبغية استكمال الإنهاء التدريجي للاختصاصات القضائية التنفيذية للبعثة، أتمت بعثة الاتحاد الأوروبي تسليم ما تبقى من ملفات قضايا الشرطة والادعاء العام إلى سلطات كوسوفو.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار عملية النقل التدريجي للمسؤوليات في مجال سيادة القانون إلى النظراء، استضافت البعثة، في تشرين الثاني/نوفمبر، الاجتماع الأخير لمجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون، الذي حضره كل من الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي/رئيسة مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ووزير العدل، ورئيسا مجلسي القضاء والادعاء العام في كوسوفو. ومن خلال إنهاء هذا الشكل من أشكال المشاركة، التزمت بعثة الاتحاد الأوروبي بمواصلة المساهمة في المستقبل في دعم جهود الإصلاح في مجالات سيادة القانون ذات الصلة في إطار مبادرة "العدالة لعام ٢٠٢٠" المملوكة محليا بما يتماشى مع ولايتها الحالية.

وأكملت البعثة هيكلها المتوخى بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بعد إتمام عملية استقدام موظفين دوليين ومحليين، فضلاً عن توديع عدد من الموظفين الذين لم تعد وظائفهم مدرجة في إطار الهيكل المعاد تشكيله. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت بعثة الاتحاد الأوروبي تركز جهودها كاملة لتنفيذ ولايتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ من خلال ركيزتي الرصد والعمليات، بقوام مأذون به مكون مما مجموعه ٥٠٣ من الموظفين الدوليين والمحليين.

## ٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

## ١-٢ الرصد

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي، منذ بداية ولايتها الجديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٨، رصد مجموعة مختارة من القضايا والمحاکمات في نظام العدالة في كوسوفو، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المحالة من بعثة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن قضايا مخصصة أخرى. وقيمت القضايا المرصودة على أساس التقيّد فيها بقانون كوسوفو ومعايير حقوق الإنسان، وغيرها من المعايير القانونية. وفي هذه العملية، حددت بعثة الاتحاد الأوروبي عددا من التحديات في النظام القضائي، من بينها ما يلي: (أ) الحد من حالات التأخير والمخالفات في إسناد القضايا وإجراءات المحاكمة؛ (ب) تخفيض عدد جلسات الاستماع غير المثمرة؛ (ج) الحد من عدد عمليات إعادة المحاكمة بناء على القرارات الصادرة عن المحاكم العليا؛ (د) تعزيز قدرات الخبراء المتخصصين غير الكافية حاليا؛ (هـ) ضمان استقلالية إجراءات المحاكم؛ (و) تحسين قدرة الادعاء العام، التي هي ناقصة حتى الآن، على إجراء التحقيقات الحساسة المتعلقة بالفساد. وخلال فترة إعادة التشكيل، أنشأت بعثة الاتحاد الأوروبي نظاما للإبلاغ ستبلغ من خلاله النظراء المحليين والشركاء الدوليين بنتائجها بانتظام وشفافية وكفاءة.

وبعثة الاتحاد الأوروبي مكلفة برصد القضايا المعروضة على الدائرة الخاصة للمحكمة العليا، وكذلك الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة كوسوفو العقارية، وذلك بعد سحب قضائهما الدوليين من الدائرة والهيئة في نهاية ولايتها السابقة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى الآن، تعثرت جهود سلطات كوسوفو في تعديل القوانين ذات الصلة، وعلى وجه التحديد من أجل إزالة أي إشارات إلى قضاة (بعثة الاتحاد الأوروبي) الدوليين حتى يتسنى تشكيل الهيئات من القضاة المحليين فقط. وبسبب حالات التأخير هذه، ظلت الدائرة غير قادرة على أداء مهامها منذ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، استأنفت الهيئة المعنية بالطعون أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عندما عين رئيس المحكمة العليا قاضيين محليين من قضاة المحكمة في الهيئة على أساس التناوب كمدبر مؤقت إلى حين تعديل القانون ذي الصلة. غير أن الهيئة لا تزال تواجه صعوبات إضافية في الاضطلاع بولايتها بالنظر إلى أنه لم يعين لها مترجمون تحريريون بين اللغتين الصربية والألبانية بعد أن انتهت الولاية القضائية التنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ولذلك، لم تصدر منذ ذلك الحين أحكام بصيغتها النهائية للأطراف لأنه تعذر على هذه الهيئة تقديم هذه الأحكام باللغتين الرسميتين معا.

وعملا بالقرار الصادر عن المحكمة العليا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بإحالة قضية درينيتشا الأولى لجرائم الحرب السابقة المنوطة ببعثة الاتحاد الأوروبي إلى محكمة ميتروفيتسا الابتدائية لإعادة المحاكمة فيها، وهي قضية يضلع فيها أعضاء بارزون سابقون في جيش تحرير كوسوفو، دأبت البعثة على رصد كل من هذه القضية فضلا عن قضية درينيتشا الثانية ذات الصلة. وخلال المناقشات التي جرت بشأن إحالة قضية درينيتشا الأولى إلى محكمة ميتروفيتسا الابتدائية، لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي أن رئيس المحكمة وقضائهما كانوا غير مستعدين لتولي هذه القضية البارزة وقلقين من القيام بذلك في نفس الوقت، وهذا ما أثار أسئلة بشأن شروط عمل القضاة بشكل مستقل ونزيه. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي، في ١٧ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، جلستين عقدتهما هيئة معنية بالإفراج المشروط أنشأها المجلس القضائي لكوسوفو للنظر في طلبات الإفراج المشروط عن اثنين من القادة السابقين في جيش تحرير كوسوفو. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قررت الهيئة الإفراج المشروط عن أحدهما لحسن السلوك، بينما

رُفض طلب الآخر. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة العليا طلب توفير الحماية الشرعية المقدم من بعض المدعى عليهم في قضية درينيتشا الثانية، مؤكدة بذلك حكم بعثة الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، ليس ثمة من عقبات قانونية تحول دون تنفيذ الحكم المتعلق بستة من المتهمين في قضية درينيتشا الثانية. وحتى تاريخه، وافقت المحكمة المختصة على طلب تأجيل تنفيذ الحكم الصادر بحق اثنين منهم، في حين استأنف جميع الباقيين قرار رئيس المحكمة برفض طلبهم بالتأجيل.

وواصلت البعثة رصد الإدارة العليا لدائرة إصلاحات كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة لها بهدف دعم مواصلة إنشاء فريق موحد ومهني للإدارة العليا، ووضع قدرة لأغراض منها معارضة التدخل غير المبرر والمعاملة التفضيلية للسجناء. وفي هذا الصدد، لم تخل عملية توحيد فريق الإدارة العليا من الصعوبات. وعقب القرار الصادر عن مجلس الإشراف المستقل على الخدمة المدنية في كوسوفو بإلغاء عملية توظيف المدير العام لدائرة إصلاحات كوسوفو، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ذكرت وسائل الإعلام أن وزارة الإدارة العامة رفعت دعوى قضائية ضد المجلس، وأن المحكمة أوقفت لاحقاً إلغاء عملية التوظيف إلى أن تصدر قراراً في هذه القضية. ولذلك، ظل المدير العام لدائرة إصلاحات كوسوفو، المعين في هذه الوظيفة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، على رأس عمله بانتظار قرار من المحكمة المختصة بشأن عملية التوظيف ذات الصلة.

ورصدت البعثة عملية توظيف ١٢٠ موظف إصلاحات في سجن الحراسة المشددة ومركز الاحتجاز في غيبيلان/غيبيلان. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت دائرة إصلاحات كوسوفو اختباراً كتابياً شارك فيه ١٥٠٠ مرشح، في حين أُجريت مقابلات مع حوالي ٢٥٠ مرشحاً في النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر. ولاحظت البعثة تحسناً كبيراً في التخطيط والتنظيم لإجراء الاختبار الكتابي بالمقارنة مع عمليات توظيف مماثلة جرت في السنوات السابقة.

وخلال عملية الرصد، وجدت البعثة أن السجناء البارزين لا يزالون يتلقون معاملة تفضيلية أثناء زيارتهم للاستشفاء في المستشفيات. فعلى سبيل المثال، وخلال هذه الزيارات، يقصر موظفو دائرة إصلاحات كوسوفو عن الحفاظ على تواصل مرئي مستمر مع النزلاء، ولا يتمكنون في أحيان كثيرة في التحقق من الزائرين وتفتيشهم كما ينبغي. ورداً على ذلك، أطلعت البعثة إدارة الدائرة على توصياتها، وأوصت، في جملة أمور، بأن تقوم الدائرة باستكمال اللائحة المتعلقة بمجاسة النزلاء أثناء فترات الاستشفاء، وإعادة إنشاء آلية للرقابة الداخلية على موظفي الإصلاحات خلال هذه الزيارات. وقد أنشأ المدير العام للدائرة، بعد تلقيه التوصيات، فريقاً عاملاً مشتركاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقدم الفريق العامل تعديلاته المقترحة على اللائحة في كانون الأول/ديسمبر، لينظر فيها المدير العام للدائرة.

ولم يُجرز أي تقدم ملحوظ في تنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود الذي يسنه الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. ولم تُعقد اجتماعات البروتوكول التقني على الصعيد المحلي والإقليمي والمركزي منذ إلغائها إثر اعتقال شرطة كوسوفو لمدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا في آذار/مارس ٢٠١٨. وواصلت البعثة القيام بزيارات منتظمة لجميع نقاط العبور المشتركة تمشياً مع الجدول الزمني المحدد لاجتماعات الإدارة المتكاملة للحدود على المستوى المحلي، والمشاركة مع مجموعتي السلطات في اجتماعات منفصلة. ولا يزال الجو العام ودياً، مع وجود درجة من التعاون العملي في معظم نقاط العبور المشتركة.

وتقدمت أعمال التشييد في نقطة العبور المشتركة الدائمة في ميرداري/ميردار، ما سمح للأطراف بالانتقال إلى مبنى الإدارة الجديد منذ النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه رغم انتقال الطرف البريشيني إلى المبنى، ظل مسؤولو بلغراد في أماكن عملهم القديمة. ونتيجة لذلك، لم يُستخدم سوى جزء من نقطة العبور المشتركة الجديدة لتنظيم المرور، ما أجبر المسافرين على المرور من خلال مجموعتين لتنظيم حركة المرور في موقعين مختلفين. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر الافتقار عمومًا إلى التعاون بين السلطتين عند نقطة العبور المشتركة وبطء الجانب البلغاري في تنظيم حركة المرور عن فترات انتظار طويلة لا داعي لها، وفي بعض الأحيان، عن طوابير طويلة من السيارات والشاحنات.

وواصلت البعثة دعم التنفيذ الفني للاتفاقات التي يسترها الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بحرية التنقل. ولاحظت حدوث زيادة ملحوظة في تسجيل حالات الولادة والزواج والوفاة في نظام السجل المدني في كوسوفو في شمال كوسوفو منذ صدور قرار في تموز/يوليه ٢٠١٨ عن وزارة الداخلية بشأن قبول وثائق الولادة والزواج والوفاة الصادرة عن المؤسسات الصربية العاملة في كوسوفو بين ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ورغم أن وكالة التسجيل المدني أصدرت إجراءً تشغيليًا قياسيًّا بشأن تنفيذ هذا القرار في آب/أغسطس، إلا أن عدم وجود فهم ونهج موحدين عند التعامل مع فرادى الطلبات لا يزال يمثل تحديًا لدى تنفيذ هذا القرار.

وواصلت البعثة رصد رئيس محكمة ميترفيتسا الابتدائية ورئيس شعبة محكمة الاستئناف في ميترفيتسا وتوجيههما وإسداء المشورة لهما. ومثل عدم كفاية قدرات الترجمة بين اللغتين الألبانية والصربية أحد التحديات الرئيسية أمام أداء محكمة ميترفيتسا الابتدائية مهامها بشكل كامل، وهذا ما أثر على عملها في جوانب كثيرة. وفي الوقت نفسه، يتطلب العدد غير الكافي من المترجمين الشفويين درجة عالية من التنسيق بين المحكمة ومكتب الادعاء العام الابتدائي في تحديد مواعيد جلسات المحاكمة، مع مراعاة اللغات التي يتحدث بها القضاة والمدعون العامون وعدد المترجمين الشفويين المتاحين في أي وقت من الأوقات. ونظرًا لعدم كفاية عدد المترجمين التحريريين، فقد كانت المحكمة بطيئة في تخفيض عدد ما لديها من قضايا متراكمة، نظرًا لأن الكثير من ملفات هذه القضايا تتطلب الترجمة بين اللغتين الصربية والألبانية قبل مواصلة معالجتها. ونجح المجلس القضائي لكوسوفو في توظيف اثنين من المترجمين التحريريين للمحكمة، من المتوقع أن يتوليا مهامهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقد أعاد المجلس الإعلان عن الشواغر فيما يتعلق بثلاثة مترجمين تحريريين إضافيين للمحكمة، فضلًا عن مترجم تحريري لشعبة ميترفيتسا التابعة لمحكمة الاستئناف بسبب الافتقار إلى مرشحين مؤهلين. ومن أجل سد الفجوة في توفير الخدمات اللغوية بصورة مؤقتة، مولت بعثة الأمم المتحدة ١٠ وظائف لمترجمين تحريريين/مترجمين شفويين لمحكمة ميترفيتسا الابتدائية لمدة ستة أشهر. وقد تم توظيفهم من جانب فريق الاختيار، الذي ضم رئيس المحكمة، وبدأوا عملهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عين المجلس القضائي لكوسوفو خمسة قضاة جدد من ألبان كوسوفو في محكمة ميترفيتسا الابتدائية. وبمجرد موافقة الرئيس على تعيين القضاة، تكون المحكمة قد استوفت أخيرًا حصتها من قضاة ألبان كوسوفو على النحو المتوخى في الاتفاق في مجال العدالة الذي يسهل الاتحاد الأوروبي. غير أنه من المقرر أن يخضع القضاة لتدريب عملي لمدة عام قبل تولي مهامهم بالكامل.

## ٢-٢ العمليات

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى شرطة كوسوفو في مجال التعاون الدولي في مجال الشرطة. وفي هذا الصدد، سهلت البعثة تبادل المعلومات بين المكاتب المركزية الوطنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي التابعة لشرطة كوسوفو برعاية مكتب بعثة الأمم المتحدة المعني بالاتصال مع الإنتربول. وحافظت البعثة أيضا على قناة لتبادل المعلومات مع وزارة الداخلية الصربية.

وظلت البعثة، تمشيا مع ولايتها، على استعداد لتزويد معهد الطب الشرعي بناء على طلب السلطات المحلية بالخبرة اللازمة في مجال علم الأدلة الجنائية، بما في ذلك في مجال الأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، عُقدت اجتماعات بين البعثة ووزارة العدل والمعهد في تشرين الثاني/نوفمبر لصياغة خطة عمل مشتركة تتعلق بأنشطة المعهد في المستقبل. وفي غضون ذلك، في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على طلب خطي مخصص من وزارة العدل، قدمت البعثة المساعدة للمعهد في إجراء تقييم موقعي لما يُعتقد أنه قبر لأحد المفقودين في بلدية سكيندراي/سرييتسا، بناء على أمر من الادعاء الخاص في كوسوفو. ولم يسفر التقييم الموقعي عن أي نتائج.

ولا تزال وحدة الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة تحافظ على قدراتها بوصفها جهة أمنية مستجيبة ثانية. ومن أجل كفاءة الجاهزية العملية لوحدة الشرطة المشكّلة، نفذت الوحدة دورات تدريبية داخلية منتظمة فضلا عن تدريبات مشتركة مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو وشرطة كوسوفو. واستجابة للتوترات المتزايدة في شمال كوسوفو في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، زادت الوحدة من عدد دورياتها لإثبات وجودها في تلك المنطقة.

وواصلت البعثة تزويد الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص بالدعم اللوجستي والعملياتي تمشيا مع التشريعات ذات الصلة.

## ٣ - مسائل هامة أخرى

ليس هناك ما هو جدير بالذكر.

## الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدوائر المتخصصة إحراز تقدم في الاستعداد للنشاط القضائي من خلال تحسين إجراءاتها الداخلية والإدارية وإتاحة قاعدة بيانات السجلات العامة للمحكمة على موقعها الشبكي المحدث. ويتيح الموقع الإلكتروني الثلاثي اللغات الآن إمكانية بث محتويات سمعية بصرية من قبيل جلسات المحكمة.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدرت الدوائر المتخصصة قائمة مستكملة بأسماء محامي الدفاع تضم ١١٨ محامياً قُبلوا لممارسة المهنة إما بوصفهم محامي دفاع أو محامي الضحايا. وفي الشهر التالي، تمت الموافقة على الأنظمة المؤقتة للمساعدة القضائية. وتلقى المحامون المدرجة أسماؤهم في القائمة مشروع مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين للتعليق عليها، ويجري الآن استعراض تعليقاتهم. كما يُشجّع الآن على إنشاء هيئة تمثيلية مستقلة لجميع المحامين.

وتواصلت أنشطة الاتصال ذات الأهمية البالغة لاستراتيجية الاتصالات للدوائر المتخصصة. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الدوائر المتخصصة بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ ندوة لمدة أربعة أيام حول الصحافة وكتابة التقارير عن المحاكمات في نورمبرغ بألمانيا. وقد حضر هذا الحدث ١٨ صحفياً من مختلف الطوائف والمنافذ الإعلامية في كوسوفو أتيحت لهم الفرصة لمناقشة التحديات والممارسات السليمة في إعداد تقارير المحاكمات مع خبراء في المجال نفسه وزملاء من الصحفيين ذوي الخبرة، بالإضافة إلى معرفة المزيد عن الدوائر المتخصصة وولاياتها ولوائحها. وفي الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرى فريق التوعية، إلى جانب مكتب مشاركة الضحايا وممثل من الدوائر، اجتماعات للتوعية وعقدوا مناقشات مائدة مستديرة مع المجتمع المدني في مناطق مختلفة من كوسوفو بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، شارك رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة في أحداث نظمتها رابطة المحامين الدولية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، أثناء انعقاد الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

واستمرت المشاركة مع كل من الدولة المضيفة والاتحاد الأوروبي والممثلات الدبلوماسية. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، زار قائد العمليات المدنية في الاتحاد الأوروبي فينتشينزو كوبولا ورئيسة دائرة صكوك السياسة الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية، هيلده هاردمان، الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص، بالإضافة إلى أماكن العمل التي ستنتقل إليها، والتقى بمسؤوليها الرئيسيين الثلاثة بالإضافة إلى السلطات المعنية في الدولة المضيفة. وعُقدت الإحاطة الدبلوماسية السنوية في ٤ كانون الأول/ديسمبر بحضور ممثلين عن ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المساهمة الثالثة. وقدم رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة والمدعي المتخصص آخر ما استجد من معلومات عن التطورات الأخيرة وأجابوا عن الأسئلة المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع رئيس المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الأمين العام لوزارة الخارجية الهولندية، واجتمع رئيس قلم المحكمة بممثلين عن وزارة العدل والأمن ووزارة الخارجية في هولندا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر ١١ موظفاً جديداً، ليصل بذلك مجموع عدد الموظفين الذين يعملون في الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ١٨٠ موظفاً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الادعاء المتخصص تحقيقاته في الادعاءات الواردة في تقرير مجلس أوروبا المعنون "المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو"، موسّعاً بذلك نطاق الأنشطة التي يضطلع بها. وخلال هذه العملية، ازدادت أهمية مكتب الادعاء المتخصص في كل من كوسوفو والمنطقة ككل، لا سيما بعد أن بدأ المكتب في إصدار أوامر استدعاء للأعضاء السابقين الرفيعي المستوى في جيش تحرير كوسوفو.

وقام المدعي العام المتخصص، جاك سميث، بزيارة إلى كوسوفو للمرة الأولى في نهاية تشرين الأول/أكتوبر لعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الدوليين وسلطات كوسوفو. وكان من بين الذين اجتمع بهم رؤساء لمنظمات دولية، والممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ظاهر تانين، وممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ووزير العدل أيبيلارد طاهري، بالإضافة إلى مسؤولين كبار في وزارته.

## المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة  
في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	العدد
الاتحاد الروسي	١	٢	٣
ألمانيا	١		١
بلغاريا		١	١
تركيا		١	١
فنلندا		١	١
النمسا	١		١
هنغاريا		٢	٢
المجموع	٣	٧	١٠

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة  
في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	العدد
أوكرانيا	١	١	٢
بولندا		١	١
تركيا		١	١
تشكيا	١	١	٢
جمهورية مولدوفا		١	١
رومانيا		١	١
المجموع	٢	٦	٨